خريطة توزع القوى الإسلامية لانتخابات مجلس الأمة

الإسلاميون الكويتيون يتنافسون في ما بينهم والخلافات الداخلية تهدد فرص معظمهم في النجاح

من مناقشات مجلس الأمة الكويتي.

□ الكويت - حمد الجاسر

■ يخوض التيار الإسلامي الكويتي انتخابات مجلس الأمة (البرلمان) الحالية بـ٤٥ مرشحاً منهم نحو ٢٠ يملكون فرصاً جيدة في النجاح. ولم تفلح المساعي التي بذلت منذ مطلع السنة الجارية من أجل تنسيق ترشيحات المجموعات الإسلامية المختلفة في الدوائر الانتخابية الـ٢٥، لذا سيتنافس الإسلاميون في ما بينهم أكثر مما سيتنافسون مع الليبراليين، وهذا ما جرى في انتخابات عامي ١٩٩٦ و١٩٩٩، وسيضعف موقفهم في كثير من الدوائر.

ومما يلاحظ في حملات الإسلاميين الانتخابية الرأهنة خفوت الشعارات الإسلامية والطرح القائم على الدعوة إلى أسلمة المجتمع، وغلبة المواضيع ذات الطابع العام مثل محاربة الرشوة الانتخابية وانتقاد أداء الحكومة أو المواضيع الخدمية مثل مشكلات التوظيف وخدمات الإسكان والقروض الحكومية للمواطنين. وربما تضمنت برامج بعض المرشحين الإسلاميين إشارة إلى موضوع تطبيق الشريعة الإسلامية ومحاربة الفساد الأخلاقي، لكن هذه الأمور ليست محور الندوات والنقاشات عند أكثر المرشحين الإسلاميين، كذلك ليس هناك اهتمام يذكر بمواضيع السياسة الخارجية وأحداث العراق أو القضية الفلسطينية. إلا أن هذه سمة عامة تشمل كل المرشحين وليس الإسلاميين فحسب، إذ إن الانتخابات في الكويت حدث محلي جداً.

ويضاف إلى ما سبق أن قوة المرشح الإسلامي في كثير من الدوائر لم تعد نابعة من انتمائه إلى مجموعة ما أو بسبب تبنيه برنامجاً سياسياً معيناً بقدر ما تعود إلى القدرات الذاتية للمرشح أو انتمائه القبلي أو العائلي أو لظروف الدائرة الانتخابية. ويمكن القول إن قوة المجموعات الإسلامية في بعض الدوائر تنبع من قوة مرشحيها - أو نوابها - وليس بسبب وجودها التنظيمي أو انتشارها الفكري بين أبناء الدائرة. على أن شيوع التدين بين الكويتيين وتعاطفهم مع الطرح الإسلامي العام يبقى الرصيد النهائي للمرشحين الإسلاميين.

وتشهد ٢٣ دائرة من أصل ٢٥ نزول مرشحين إسلاميين. وفي ١٥ من الدوائر يغيب التنسيق بين الإسلاميين إذ يتنافسون في ما بينهم ما يكلفهم مقاعد برلمانية كثيرة. وهناك إسلاميان على الأقل يتنافسان في كل منها في حين تشهد دائرة كيفان تنافس أربعة إسلاميين والجهراء الجديدة تنافس ثلاثة. ومن أوضح صور الخلاف بين الإسلاميين ما حدث بين «الحركة الدستورية» وبين وزير الأوقاف السلفي أحمد باقر الذي منع قبل أسبوعين التجديد لوكيل الوزارة عبدالعزيز عبدالغفور المحسوب على الحركة في منصبه بعد أن رفضت الحركة مطلبه بسحب مرشحها الدكتور حمد مطر الذي ينافس باقر في دائرته القادسية.

وفي ما يأتي استعراض لمرشحي المجموعات الإسلامية السنية:

● أولاً: الحركة الدستورية الإسلامية: وهي أكبر المجموعات الإسلامية الكويتية وتمثل تيار «الأخوان المسلمين». وللحركة خمسة نواب في المجلس الحالي هم الدكتور ناصر الصانع ومبارك الدويلة والدكتور محمد البصيري ومبارك صنيدح العجمي، وعبدالله العرادة الذي استبعد من الحركة العام الماضي بسبب مشكلة داخلية. ولدى الحركة في الانتخابات الحالية ١٦ مرشحاً نصفهم يملك فرصاً معقولة للنجاح، وهم يتوزعون على الشكل الآتي:

١) في الدائرة الثانية (المرقاب) يترشح الدكتور صلاح العبدالجادر الذي خسر انتخابات ١٩٩٦ و١٩٩٩ وحل في كلتيهما في المرتبة الثالثة فيما فاز عبدالوهاب الهارون وعبدالله النيباري بمقعدي الدائرة. ويراهن العبدالجادر هذه المرة على التراجع الممكن في موقف النيباري وذلك لخروج أصوات شيعية من الدائرة كانت تصوت للنيباري إلى دوائر أخرى، ولنزول مرشحين جدد ينتمون إلى كتل عائلية واجتماعية كانت تمنح النيباري أصواتها.

٢) في الدائرة الخامسة (القادسية) يترشح الدكتور حمد محمد المطر وهي المرة الأولى له ولا تبدو فرصه كبيرة، لكن الحركة تأمل في أن يمهد نزوله هذه المرة الطريق له في انتخابات ٢٠٠٧ خصوصاً إذا قرر نائب الدائرة القوي وزير العدل المستقيل أخيراً أحمد باقر عدم الترشح لتلك الانتخابات.

٣) في الدائرة السادسة (الفيحاء) يترشح دعيج خلف الشمري وهي المرة الأولى له، وكانت الحركة الدستورية ناضلت في انتخابات عدة في الماضي الحصول على مقعد في الفيحاء عمن طريق مرشحها الدكتور محمد المقاطع ولكن من غير نجاح. وسيواجه الشمري مرة أخرى حقيقة وجود منافسين أقوياء جداً في هذه الدائرة.

٤) الدائرة السابعة (كيفان) ويترشح فيها للمرة الثانية الدكتور وليد الوهيب الذي خسر انتخابات ١٩٩٩. ومثل الفيحاء كانت الحركة الدستورية تنافس مراراً في هذه الدائرة وتخسر المنافسة إذ يوجد فيها ثلاثة منافسين إسلاميين أقوياء في وجه الوهيب.

٥) الدائرة الثامنة (حولي) ويترشح فيها للمرة الأولى عبدالله إسماعيل الكندري وهو رئيس لجمعية المعلمين الكويتية، وهذه دائرة أخرى خسرتها الحركة الدستورية مراراً. ويكمن أمل الكندري في أن تتفرق أصوات الناخبين في شكل كبير وأن يتدنى رقم النجاح دون ١٢٠٠ صوت ليضمن الفوز.

٦) الدائرة التاسعة (الروضة) ويترشح فيها نائبها المخضرم الدكتور ناصر الصانع، ولا يبدو أن لديه مشكلة في النجاح، وتعتبر هذه الدائرة من معاقل الحركة الدستورية لوجود «جمعية الاصلاح الاجتماعي» فيها.

٧) الدائرة العاشرة (العديلية) ويترشح فيها للمرة الرابعة الدكتور جاسم العمر الذي خسر المحاولات السابقة، وفرص نجاحه هذه المرة متأرجحة وتعتمد على تفرق الأصوات على بقية المرشحين.

٨) الدائرة الحادية عشرة (الخالدية) ويترشح فيها للمرة الأولى حامد الباقوت ويواجه ثلاثة منافسين أقوياء لذا فإن فرص النجاح هنا محدودة.

٩) الدائرة الثالثة عشرة (الرميثية) ويترشح فيها للمرة الخامسة جمال أحمد الكندري وكان فاز مرة واحدة عام ١٩٩٢ وخسر بقية المرات بفارق ضئيل جداً من الأصوات. ويستفيد الكندري من كونه أبرز مرشحي السنة في دائرة يمثل الشيعة ٧٠ في المئة من ناخبيها وبالتالي يحظى بإجماع السنّة عليه في مقابل تفرّق أصوات الشيعة على أربعة مرشحين أقوياء. وكانت عودة رجل الدين حسين القلاف إلى ترشيح نفسه في «الرميثية» خبراً طيباً للكندري لأنها زادت من تشتت أصوات الناخبين الشيعة، لكن في المقابل جاء ترشح السلفي محمد الكندري تحدياً له لأنه قد يسحب قسماً من أصوات عشيرة «الكنادرة» منه.

١٠) الدائرة السادسة عشرة (العمرية) ويترشح فيها للمرة الخامسة نائب الحركة المخضرم مبارك الدويلة الذي استفاد من دعم قبيلته «الرشايدة» ومن الناخبين المتدينين في الدائرة وحقق النجاح في كل الانتخابات السابقة، وليست لديه مشكلة في الانتخابات الحالية.

١١) الدائرة الثامنة عشرة (الصليبيخات) ويترشح فيها للمرة الأولى الدكتور جمعان الحربش العنزي، وكان للحركة هنا النائب عبدالله العرادة الذي استبعدته من صفوفها بعد خلاف داخلي معه العام الماضي واستبدلت به الحربش. ويصر العرادة على الترشح في الانتخابات الحالية، ويعتبر الوضع في هذه الدائرة غامضاً لتزاحم نواب من دوائر أخرى ومرشحين جدد كثيرين عليها.

١٢) الدائرة التاسعة عشرة (الجهراء الجديدة) ويترشح فيها فهد سماوي الظفيري وهو جديد ويواجه منافسين أقوياء جداً وفرصته ضئيلة.

١٣) الدائرة العشرون (الجهراء) ويترشح فيها نائب الحركة الدكتور محمد محسن البصيري وفرص نجاحه قوية بدعم قبيلته «العجمان» والتيار الإسلامي في الدائرة.

١٤) الدائرة الثانية والعشرون (الرقة) ويترشح فيها نائب الحركة مبارك صنيدح الذي حصل على دعم قبيلته «العجمان» مرة أخرى بعد الانتخابات الفرعية التي أجرتها أخيراً، لكن«العجمان» يواجهون تحالفاً من قبيلة «مطير» وعشيرة «الكنادرة»، وفرص نجاح صنيدح مرهونة بالمنافسة القبلية.

١٥) الدائرة الانتخابية الثالثة والعشرون (الصباحية) ويترشح فيها نائب الحركة السابق محمد العليم الذي تدعمه قبيلته «مطير» وتحالف قبلي مساند، ومثل صنيدح تتأرجح فرص نجاح العليم مع نتيجة التنافس القبلي في الدائرة خصوصاً ضد تكتل «العوازم».

١٦) الدائرة الخامسة والعشرون (أم الهيمان) ويترشح فيها نائب الحركة السابق جمعان العازمي الذي يعتمد نجاحه على المنافسة الداخلية القوية بين مرشحي قبيلة «العوازم» التي احتكرت مقعدي هذه الدائرة دوماً.

● ثانياً: مجموعة السلفيين التقليديين وتمثلهم «جمعية إحياء التراث». وتعاني هذه المجموعة منذ سنوات تراجعاً خصوصاً بعد انشقاق أعضاء كثيرين منها وتأسيسهم مجموعات منافسة. وللسلفيين التقليديين نائبان في المجلس الحالي هما أحمد باقر الذي عين قبل سنتين وزيراً للعدل والأوقاف واستقال قبل أسبوعين استعداداً للانتخابات، والنائب أحمد الدعيج.

ويواجه السلفيون التقليديون اتهامات بالانضواء تحت جناح الحكومة وتخليهم عن المعارضة السياسية خصوصاً بعد دخول باقر الوزارة واصطدامه بـ«الحركة الدستورية الإسلامية»، وبعدما اتخذ النائب أحمد الدعيج موقفاً مسانداً للحكومة في معظم القضايا التي طرحت في المجلس لا سيما في استجواب وزير المال السابق الدكتور يوسف الابراهيم.

وفي الانتخابات الحالية يترشح عشرة عن هذه المجموعة، وهم:

١) الدائرة الخامسة (القادسية) ويترشح للمرة الخامسة فيها النائب أحمد باقر ولا يواجه صعوبة في النجاح.

٢) الدائرة السادسة (الفيحاء) ويترشح فيها مرة أخرى النائب السابق الدكتور فهد الخنة الذي خسر انتخابات ١٩٩٩، ويراهن على تراجع شعبية نائبي الدائرة الليبراليين مشاري العنجري ومشاري العصيمي حتى يستعيد مقعده فيها.

٣) الدائرة السابعة (كيفان) ويترشح فيها النائب أحمد الدعيج في مواجهة ثلاثة إسلاميين أقوياء هم الدكتور وليد الطباطبائي وعادل الصرعاوي والدكتور وليد الوهيب، ويواجه الدعيج إشاعات في الدائرة بأن الحكومة والليبراليين يتحركون لإقامة تحالف بينه وبين المرشح عبدالله معيوف ضد الإسلاميين الثلاثة المذكورين، وهذه الإشاعات لا تعزز موقفه.

٤) الدائرة الانتخابية الثامنة (حولي) ويترشح للمرة الثانية علام علي الكندري وكان خسر انتخابات ١٩٩٩ ويواجه منافسة قوية وفرصه ليست كبيرة.

٥) الدائرة الحادية عشرة (الخالدية) ويترشح فيها للمرة الأولى هشام صالح الشارخ وهو خارج المنافسة تماماً.

٦) الدائرة الثالثة عشرة (الرميثية) ويترشح فيها محمد حسن الكندري وهو جديد وفرص نجاحه معدومة لكن ترشحه يؤثر في موقف نائب الحركة الدستورية جمال الكندري، وهذا من صور التضارب الواضحة بين الإسلاميين في هذه الانتخابات.

٧) الدائرة الرابعة عشرة (خيطان) ويترشح فيها علي العمير الذي لم ينجح في انتخابات ١٩٩٩.

٨) الدائرة العشرون (الجهراء) وانتقل للترشح فيها النائب السابق مفرج نهار المطيري الذي شغل مقعداً في الدائرة المجاورة (الجهراء الجديدة) عام ١٩٩٢، وكان خسر أخيراً الانتخابات الفرعية لقبيلة مطير عن دائرة «العمرية»، وفي كل الأحوال فرصته في النجاح محدودة.

٩) الدائرة الثانية والعشرون (الرقة) ويترشح جاسم الكندري ضمن تحالف مع بعض القبائل.

١٠) الدائرة الرابعة والعشرون (الفحيحيل) ويترشح فيها محمد فهد السبوق.

● ثالثاً: الحركة السلفية التي انشقت عن التيار السلفي التقليدي عام ١٩٩٦ ضمن مجموعة انشقاقات شهدها هذا التيار، وكانت بداية تأسيسها في أوساط المدرسين والطلبة في كلية الشريعة في جامعة الكويت، وحصلت «الحركة السلفية» على أول نائب هو الدكتور وليد الطباطبائي عام ١٩٩٦، وهي ترشح أو تدعم ستة للانتخابات الحالية وتأمل في الحصول على مقعدين إضافيين:

١) في الدائرة السابعة (كيفان) يترشح للمرة الثالثة النائب الدكتور وليد الطباطبائي وفرصه في النجاح والاحتفاظ بمقعده وافرة.

٢) في الدائرة الرابعة عشرة (خيطان) تدعم الحركة بقوة الدكتور فيصل المسلم الذي يترشح للمرة الأولى وفرصه جيدة وهو يواجه مرشحين حكوميين أقوياء وكذلك ظاهرة شراء الأصوات المستشرية في هذه الدائرة.

٣) في الدائرة الخامسة عشرة (الفروانية) يترشح محمد هايف المطيري الذي يأمل في تشتت أصوات قبيلة «الرشايدة» المنافسة بين مرشحيها الأربعة حتى تتعزز فرصه في النجاح.

٤) في الدائرة التاسعة عشرة (الجهراء الجديدة) يترشح اثنان من الحركة السلفية هما الدكتور عواد برد العنزي وكان أحرز المركز الثالث في انتخابات ١٩٩٩ وفرص نجاحه الآن أقوى، وكذلك الدكتور حسين جليعب السعيدي، وتقول «الحركة» إن هناك أملاً في نجاح مرشحين لها في هذه الدائرة ولكن هذا لم يحدث قبل ذلك لمجموعة سياسية في الكويت.

٥) الدائرة الثانية والعشرون (الرقة) تدعم الحركة عبدالله عكاش العبدلي الذي يراهن على نجاح تكتل قبائلي ضد مرشحي قبيلة «العجمان» القوية في الدائرة.

● رابعاً: إسلاميون مستقلون وهؤلاء لا ينتمون إلى مجموعة محددة لكنهم يتبنون القضايا الإسلامية أو يدعمونها في المجلس، ومعظمهم من القبليين وحققوا النجاح إما بقدرات ذاتية أو دعم قبلي، ومن أبرز مرشحيهم:

١) في الدائرة الثالثة (الشامية) يترشح نبيل البشر وفرصة نجاحه محدودة لوجود منافسين أقوياء.

٢) في الدائرة السابعة (كيفان) يترشح عادل الصرعاوي الذي خسر انتخابات ١٩٩٩ بفارق أربعة أصوات فقط، وفرصته هذه المرة جيدة.

٣) في الدائرة التاسعة (الروضة) يترشح للمرة الأولى براك الشيتان وفرصته محدودة.

٤) في الدائرة العاشرة (العديلية) يترشح علي العمر منافساً لشقيقه النائب جمال العمر وفرص الأول محدودة.

٥) في الدائرة الحادية عشرة (الخالدية) يترشح سليمان المنصور للمرة الثالثة لكن فرصة نجاحه ضئيلة.

٦) في الدائرة الثانية عشرة (السالمية) يترشح النائب مخلد راشد العازمي الذي فاز في دورتين وفرصته في الثالثة كبيرة.

٧) في الدائرة السابعة عشرة (جليب الشيوخ) يترشح النائب حسين مزيد الديحاني وفرصته في تجديد النجاح جيدة.

٨) في الدائرة الثامنة عشرة (الصليبيخات) يترشح النائب عبدالله العرادة مستقلاً بعد انفصاله عن الحركة الدستورية الإسلامية.

٩) في الدائرة الحادية والعشرين (الأحمدي) يترشح مرة أخرى النائبان خالد العدوة الذي فاز بثلاث دورات سابقة ووليد الجري الذي فاز بدورتين وهما يتمتعان بالدعم الكامل من قبيلة «العجمان» وفرصتهما كبيرة خصوصاً بعد انفراط عقد تحالف «العوازم» مع «عتيبة» المضاد، وهناك مرشح إسلامي مستقل ثالث في الدائرة هو محمد عزيز العازمي لكن فرص نجاحه محدودة جداً.

١٠) في الدائرة الرابعة والعشرين (الفحيحيل) يترشح النائب السابق حسين الدوسري.

الانتخابات الأردنية... خطوة في الاتجاه الصحيح

أردنية تدلي بصوتها في الانتخابات الأخيرة.

عصام العريان *

■ بعد تأجيل لعامين فرضته الظروف الاقليمية، أجريت الانتخابات البرلمانية الأردنية بعدما تبيّن أن هذه الظروف لن تنتهي سريعاً، بل ربما كانت مهيأة لمزيد من التصعيد والتوتر.

وكان أبرز ما رافق الانتخابات الأخيرة:

أولاً: مشاركة جبهة العمل الإسلامي (حزب «الإخوان المسلمين») في صورة جيدة وبنفسية هادئة بعد لقاء بين العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني ومراقب الإخوان في الأردن، وفوزها بـ١٧ مقعداً.

ثانياً: تخصيص حصة للمرأة الأردنية وفق عملية حسابية صعبة (ستة مقاعد)، ورشحت جبهة العمل الإسلامي السيدة حياة المسيمي التي كانت أولى الفائزات في الزرقاء.

ثالثاً: ضمور الأحزاب التقليدية وبروز الدور السياسي للعشائر الأردنية خصوصاً في الأطراف ومراكز المحافظات.

رابعاً: ارتفاع نسبة الإقبال إلى نحو ٦٠ في المئة وهي نسبة جيدة قياساً إلى الانتخابات السابقة، وإلى النسب المتعارف عليها في المنطقة العربية بل والدولية.

ورشحت جبهة العمل الإسلامي ٣٠ مرشحاً ومرشحة للتنافس على المقاعد الـ١١٠ للبرلمان الأردني، وهذا يعكس روح المشاركة لا الاستحواذ، كما يبين نفسية التدرج الهادئ والتغيير السلمي وتفهم دور البرلمان في نظام سياسي لم ينضج النضج الكافي لتداول السلطة.

وهذه فلسفة التغيير التي يتبناها «الإخوان المسلمون» منذ البداية والتي تجعل النضال الدستوري طريقاً لإعلاء إرادة الشعب ورغباته، وهذا يتواكب مع النشاط الأصلي لـ«الإخوان» في الدعوة والتربية والعمل المجتمعي والنشاط الثقافي والفكري كي يتبنى الشعب الخيار الإسلامي عن اقتناع تام وتغيير حقيقي في فكره وثقافته وسلوكه، مما يهيئ البلاد لقيام نظام إسلامي مستقر قادر على الوفاء بمتطلبات الواقع وتحقيق الأمن والاستقرار وتوفير الرعاية الاجتماعية والاقتصادية للجماهير وتحقيق تداول السلطة سلماً بين النخب الفكرية التي تستجيب لإرادة الأمة وتحقق طموحاتها في ظل نظام دستوري نيابي يتفق مع القواعد الإسلامية والقطاعات الشرعية، وهذا النظام هو الذي يسعى إلى وحدة الأمة العربية وإعادة الكيان الدولي للأمة الإسلامية والمشاركة في قيم الحضارة الإنسانية المتفق عليها بين جميع أمم العالم.

لذلك كانت عودة «الإخوان» عن قرارهم بمقاطعة انتخابات ١٩٩٧ بعد استشارة واسعة للقواعد ثم اجتماع لمجلس الشورى ولقاءات مستمرة لجبهة العمل الإسلامي وقيادة «الإخوان» مما أسفر في النهاية عن قرار المشاركة على رغم الاعتراض على نظام الانتخاب الذي يراه «الإخوان» ظالماً وهو قانون «الصوت الواحد». ويتفق كل المراقبين تقريباً على عدم عدالة هذا القانون وأنه جاء ليُحجم دور «الإخوان» وليعلي من شأن العشائرية الموالية للسلطة.

ولعل في تصريح العاهل الأردني أثناء تفقده للانتخابات ما ينبئ بفتح صفحة جديدة في العلاقات بين «الإخوان» والقصر، إذ قال «إن الانتخابات نموذج يحتذى به في المنطقة» وأثنى على مشاركة «الإخوان المسلمين»، مشيراً إلى أنها جزء من النسيج الاجتماعي في الأردن.

ولكي يصبح الأردن نموذجاً يحتذى به في المنطقة لا بد من إعادة النظر في قضايا عدة ليس في مقدمها قانون الصوت الواحد. وأهم هذه القضايا تحويل الأردن إلى «ملكية دستورية» بكل ما يعنيه المصطلح من تداعيات، حيث تصبح الحكومة هي المسؤولة تماماً عن رسم السياسات ووضع البرامج وتغيير ما يلزم من مواد دستورية أو قوانين لإعطاء النموذج الديموقراطي السليم. والاتفاق على أن الحفاظ على أمن الأردن القومي لن يتم بعيداً من الأمن القومي العربي كله في العراق وسورية ومصر والسعودية، والاعتماد على وحدة عربية حقيقية مع السعي إليها بديلاً من الاعتماد على الحماية الأجنبية والوعود الأميركية، هذا توجه صعب لكن يمكن التحول إليه ببطء وعبر إجراءات جزئية تسير في الاتجاه الصحيح.

وصاحب عودة الإخوان إلى الساحة البرلمانية ترشيح سيدة في مجتمع عشائري محافظ هي السيدة حياة المسيمي عضو مجلس شورى جبهة العمل الإسلامي التي فازت بأول المقاعد المخصصة للسيدات، وتزامن ذلك مع فتوى الدكتور همام سعيد باعتبار التصويت أداء للشهادة مثل الشهادة أمام القضاء مما أتاح الفرصة لمئات النساء لكشف وجوههن أمام لجان الاقتراع مع إصرار الحكومة على رفع النقاب وفي الوقت نفسه عدم تعيين سيدات في اللجان.

وهذا التوجه في الأردن يُضاف إلى ما حدث من قبل في مصر واليمن والجزائر مما يدلل على استقرار الإخوان عالمياً على إشراك المرأة في الحياة السياسية جنباً إلى جنب مع الرجال، وهو يأتي تطبيقاً للوثيقة التي أصدرها «الإخوان» في آذار (مارس) ١٩٩٤ بعدما أقرها مجلس الشورى عن «المرأة المسلمة في المجتمع المسلم» والتي أقرت أحقية المرأة في الترشح والتصويت وتولي الوظائف العامة.

وهذا التوجه عندما يتحول إلى ثقافة عامة في المجتمعات الإسلامية سيجعل إدماج المرأة في المجتمع مسؤولية شرعية وليس تنافساً مذموماً مع الرجال، بل مشاركة إيجابية في تحمّل هموم المجتمع والسعي إلى إصلاح أحوال المرأة العربية والمسلمة عبر إصلاح شامل للمجتمعات العربية والإسلامية.

وكانت العشائر هي الفائز الأكبر في الانتخابات، وسيشكل المستقلون العشائريون الموالون للملكية والذين ليست لهم برامج سياسية ولا تجمعهم أحزاب واضحة المعالم الكتلة الرئيسية في البرلمان (أكثر من ٥٠ في المئة). فيما تراجع دور الأحزاب السياسية في هذه الانتخابات. وهذه الظاهرة تحتاج إلى دراسة جادة عن تراجع دور الأحزاب السياسية وتصاعد الأحزاب الإسلامية، في مصر واليمن والأردن وتركيا وباكستان، مما يشير إلى أن الأحزاب التقليدية على النمط الفكري الغربي (اشتراكية - قومية - ليبرالية) وعلمانية فشلت في كسب ثقة المواطن العادي وفي تقديم نموذج سياسي مواجهة ثقافة المجتمع الإسلامي. وإذا صدقت النيات في التحديث والمعاصرة، فإن أقدر الاتجاهات على المواءمة بين الثقافة المجتمعية والمرجعية الإسلامية وبين تحديث المجتمعات هو الاتجاه الإسلامي الإصلاحي يمثله رجال وقادة من الطبقة الوسطى في المجتمع التي جاءت نتيجة التحديث على النمط الليبرالي، وتخرجوا في الجامعات الحديثة وفي الكليات العلمية، وتعلم كثير منهم في الغرب، لكنهم احتفظوا بهويتهم الإسلامية ولم تُمسخ شخصياتهم أو تذوب في الإطار الثقافي التغريبي.

تأتي الانتخابات البرلمانية الأردنية في سياق التوجه الأميركي لإحداث تغييرات ضخمة في المنطقة كما يُعلن رجال الإدارة لتعزيز الديموقراطية، وسبقتها انتخابات في المغرب والبحرين واليمن وستليها أخرى في الكويت. وأثبتت كل هذه الانتخابات أن الأحزاب الإسلامية متجذرة في المجتمعات وأنه يصعب إن لم يستحل نزعها أو إقصاؤها وأن على كل من يريد التغيير أن يتعامل مع هذا الواقع بجدية.

وتتنوع الاتجاهات الحكومية في المنطقة العربية تجاه الإسلاميين بين ترحيب بالإدماج الجزئي أو الكلي في بلاد مثل الأردن والبحرين والكويت وإلى حد ما لبنان وبين الترحيب الحذر أو التخوف والإدماج مع الحصار في اليمن والمغرب والجزائر. وهناك بلاد تعيش منزلة بين المنزلتين ولا يُحسم القرار فيها مثل مصر حيث الإخوان المسلمون قوة شعبية تحظى بأكبر عدد من المقاعد النيابية مقارنة بجميع الأحزاب الرسمية ومع ذلك يعترف النظام بها واقعياً إلا أنه يرفض الاعتراف القانوني، وتكتسب شرعيتها من القبول الشعبي بها في كل المنتديات. وفي الطرف المقابل هناك الحال الإقصائية في ليبيا وسورية وتونس.

كسب «الإخوان المسلمون» في الأردن باختيارهم المشاركة، وكان فوزهم تتويجاً لحضور مجتمعي وتأثير شعبي ملحوظ إذ إن عليهم أن يعبروا عن طموحات المواطن الأردني البسيط كما يحملون في الوقت نفسه هموم الأردن وفلسطين والأمة العربية، وعليهم ألا يحملوا الأردن أكثر مما يحتمل وأن يعيدوا بناء أولوياتهم في ظل ما يشهده العالم العربي والإسلامي من تغييرات.

التصدي للفكر الانسحابي من الساحة أو الفكر التدميري للمجتمع من أهم ما يجب إنجازه، وكان خيار المشاركة يصب في هذا الاتجاه، ويبقى على القصر الملكي وعلى الحكومة المقبلة وعلى بقية النخبة الأردنية أن تسهم في حماية الأردن والحفاظ على مصالحه وأمنه واستقراره، وأن تدرك أن التهديد الحقيقي ليس من الأردنيين أبداً.

---

* نائب سابق في البرلمان المصري عن الإخوان المسلمين.